

أضواء البيان

@ 474 ابن القمصّار : والدليل لقولنا هو أن نفي ولده محرّم عليه واستلحاق ولد ليس

منه ، محرم عليه فلا بدّ أن يوسع عليه لكي ينظر فيه ، ويفكر هل يجوز له نفيه أو لا ؟
وإنما جعلنا الحدّ ثلاثة ؛ لأنه أوّل حدّ الكثرة ، وآخر حد القلّة ، وقد جعلت ثلاثة أيام
يختبر فيها حال المصراة ، وكذلك ينبغي أن يكون هنا . .

وأمّا أبو يوسف ومحمد فليس اعتبارهما بأولى من اعتبار مدّة الولادة والرضاع ، إذ لا
شاهد لهما في الشريعة ، وقد ذكرنا نحن شاهداً في الشريعة من مدّة المصراة ، انتهى كلام
القرطبي . ولا يخفى ضعف ما استدلّ به ابن القمصّار من علماء المالكية للتحديد بثلاثة . .
قال مقيّدده عفا اللّاه عنه وغفر له : هذه المسألة مبنية على الاختلاف في قاعدة أصولية
، وهي : هل ينزل السكوت منزلة الإقرار أو لا ؟ وقد أشار إلى ذلك صاحب (مراقي السعود) ،
بقوله : قال مقيّدده عفا اللّاه عنه وغفر له : هذه المسألة مبنية على الاختلاف في قاعدة
أصولية ، وهي : هل ينزل السكوت منزلة الإقرار أو لا ؟ وقد أشار إلى ذلك صاحب (مراقي
السعود) ، بقوله : % (وجعل من سكت مثل من أقر % فيه خلاف بينهم قد اشتهر) %
فالاحتجاج بالسكوتي نمى % تفريعه عليه من تقدّم ما) % (وهو بفقد السخط والصدّ حرى %
مع مضي مهلة للنظر) % .

فمن قال : إن السكوت لا يعدّ رضى . قال : لأن الساكت قد يسكت عن الإنكار مع أنه غير راضى
، ومن قال : إنه يعدّ رضى ، قال : لأن سكوته قرينة دالّة على رضاه واستأنسوا بقوله صلى
الله عليه وسلم في البكر : (إذنها صماتها) ، وبعضهم يقول تخصيص البكر بذلك ، يدلّ على
أن غيرها ليس كذلك ، والخلاف في هذه المسألة معروف في فروع الأئمّة وأصولهم ، ومن تتّبع
فروعهم وجدهم في بعض الصور يجعلون السكوت كالرضى ، كالسكوت عن اللّاعان زمنّاً بعد العلم
بموجبه ، وكالسكوت عن القيام بالشفعة ونحو ذلك ، ويكثر في فروع مذهب مالك جعل السكوت
كالرضى . .

ومن أمثلة ذلك ما قاله ابن عاصم في رجزه في أحكام القضاء في مذهب مالك : ومن أمثلة
ذلك ما قاله ابن عاصم في رجزه في أحكام القضاء في مذهب مالك : % (وحاضر لواهب من ماله
% ولم يغيّر ما رأى من حاله) % (الحكم منعه القيام بانقضا % مجلسه إذا صمته عين
الرضى) % .

ولكلّ واحد من القولين وجه من النظر . .

والذي يظهر لنا في مسألة السكوت عن اللّاعان أنه إن سكت زمنّاً يغلب على الظنّ فيه

